المكـــونات الرئـــيسة للحـــكم الرشيد

لا يتحقق الحكم الراشد إلا من خلال الارتكاز على المقومات الأساسية الآتية:

أولا: إحلال الديمقراطية

تبنى القاعدة الأساسية للديمقراطية من خلال إلزامها الحكومة بالمسؤولية الكاملة أمام المواطنين لإرساء مبادئ العدل والمساواة بين مختلف القوة السياسية، للوصول إلى هرم السلطة دون تمييز أو احتكارها على فئة سياسية معينة، حيث يقول في هذا الصدد "**جوزيف شومبيتر**" تقتضي أن تكون الحكومة مسؤولة مسؤولية مطلقة أمام المواطنين من أجل تحقيق العدالة، فإذا هذه الأخيرة تتطلب العمل بها بما يتيح المساواة بين جميع القوى السياسية للوصول إلى السلطة وعدم احتكارها من قبل جماعة واحدة أو حزب واحد" (بن علي، دت، ص73)

ولا تتحقق الديمقراطية إلا من خلال احترام حقوق الإنسان، والتعددية السياسية والتداول على السلطة، ومنه " فالحكم الراشد هو الذي يحقق أو يؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، الذي يستند على المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد وفي هذا الشأن لا بد أن تقوم على:

- الحرية في إنساء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب والانضمام إليها.
- ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين ودون استثناء.
- الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات والحق في الترشح.
- فتح المناصب العامة أمام المواطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة ودون تميز.
- ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها.
- إضافة إلى ذلك لا بد من استقلالية الإدارة عن نفوذ الساسة وجعلها في خدمة الصالح العام وإبعاد هيمنة الدولة على المجتمع المدني". (غربي، 2011، ص 378)

ثانيا: الأنظمة الانتخابية

يقصد بالأنظمة الانتخابية "أنها مجموعة القواعد والاجراءات التي تهدف إلى تجسيد إرادة الناخبين لشغل مقاعد يجري التنافس عليها على المستويات التشريعية والتنفيذية، فهي مجموعة من القواعد والاجراءات التي يتم من خلالها تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد تشريعية وتنفيذية يشغلها أفراد الحزب والمرشحين المشاركين بالانتخابات، وتشمل النظم الانتخابية كل القوانين الانتخابية من قانون الأحزاب إلى طريقة ترجمة الأصوات إلى المقاعد النيابية، وشكل بطاقة الاقتراع". (عسراوي، 2014، ص ص 1-2)

يستشف من هذا التعريف أن الأنظمة الانتخابية هي مجموعة القواعد والاجراءات المتبعة من خلال تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد تشريعية وتنفيذية، تتم هذه العملية وفق الأطر القانونية المعمول بها لإضفاء النزاهة والشفافية.

وتصنف الأنظمة الانتخابية إلى ثلاث عائلات كبيرة وهي:

شكل رقم (01) يوضح عائلات الأنظمة الانتخابية

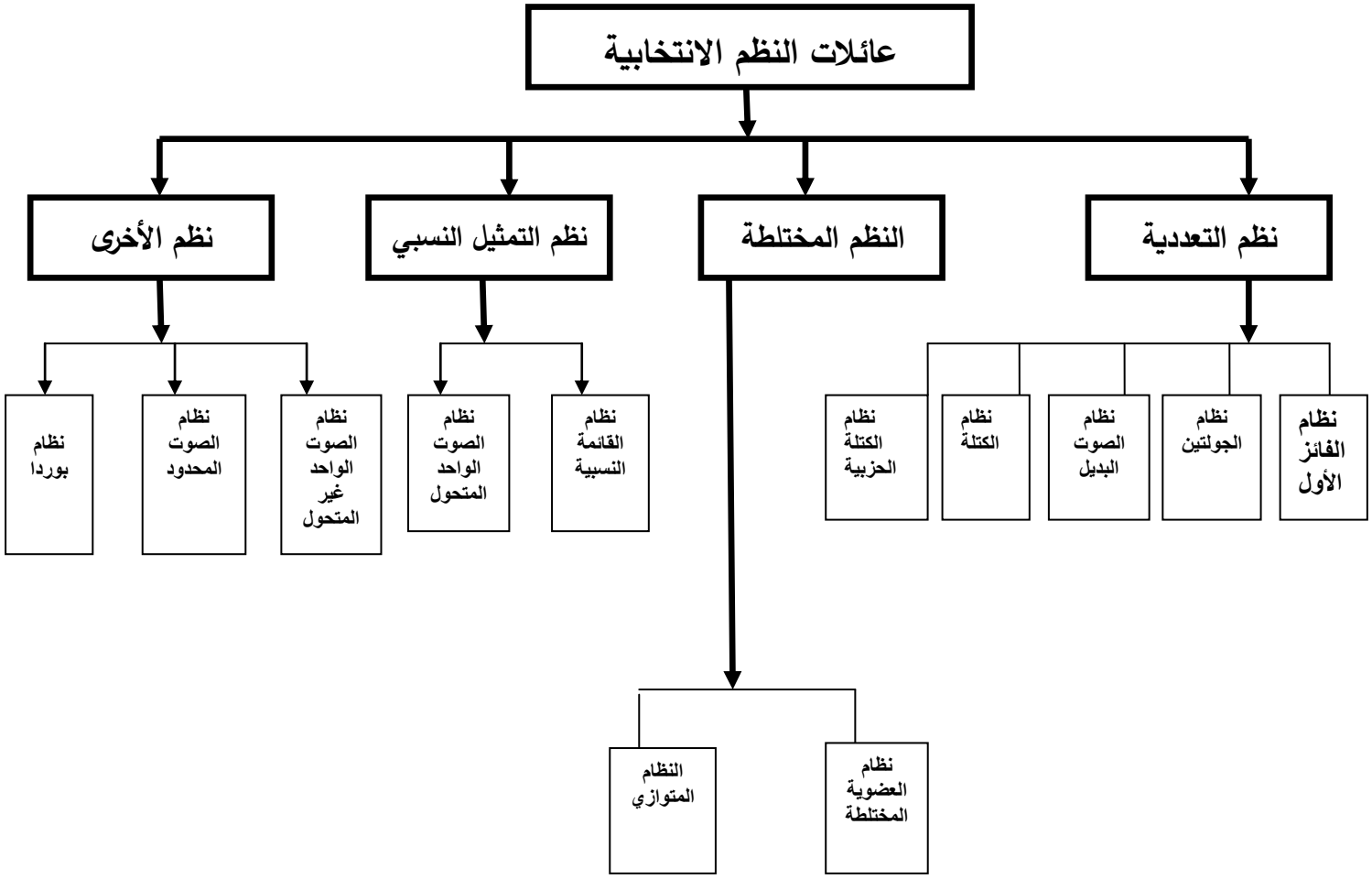

المصدر: نبيل سليم عسراوي، مرجع سابق، ص 07.

يتضح مما سبق عرضه أنه لا يوجد نظام انتخابي موحد في العالم، فلكا دولة نظامها الانتخابي الذي تتماشى مع طبيعة الحكم، إلا أن تعدد هذه الأنظمة الانتخابية (نظام التعددية، النظم المختلطة، نظم التمثيل النسبي، والنظم الأخرى) لها دور كبير في التأثير على سلوك الناخب وشعوره بمدى أهمية صوته في العملية الانتخابية، وبالتالي تعزيز مبدأ الديمقراطية، باعتبار أن هذه المشاركة تزيد من ثقة الناخب بنفسه في صنع القرار، فالانتخابات الشفافة والنزيهة سبيلا واضحا للحكم لإرساء الحكم الديمقراطي، ومؤشرا قويا ترتكز عليه مكونات الحكم الرشيد.

ثالثا: اللامركزية

تعرف اللامركزية بأنها "تحويل السلطة والمسؤوليات فيما يتعلق بالوظائف العامة من الدولة إلى الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة وهي تتمتع بالسلطة القانونية والاستقلالية المالية، تحويل هذه المسؤوليات التي تبقى تحت مراقبة الدولة، يخفف العبء على الإدارة المركزية ويسلم المسؤوليات إلى مستويات حكومية أكثر تكيف". (لوعيل، 2022، ص 914)

يتضح هنا أن اللامركزية تتمثل في توزيع الوظائف من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي المتمثل في الجماعات المحلية والمؤسسات العامة لتخفيف العبء عن الحكومة المركزية والمواطن على حد سواء.

وتكمن **أهمية اللامركزية** في النقاط التالية: (لوعيل، 2022، ص ص 915-916)

- تعد اللامركزية ضرورة ديمقراطية وتعد الوسيلة القانونية والفنية في تجسيد مبدأ الديمقراطية الإدارية,
- اللامركزية تواجه الحاجات المتنوعة في إقليم الدولة لأن الأفراد القاطنين في جزء من الإقليم لهم القدرة على معرفة احتياجاته وتحديدها من حيث الأهمية والأولوية.
- تبتعد اللامركزية على الروتين الإداري والبطء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية نظرا لقربها منها وتعد أسرع في تلبية الحاجات المحلية.
- إن اللامركزية تؤدي إلى تعدد الأشخاص لكنه لا يخل بوحدة الجهاز الإداري لأنها تخضع لرقابة السلطات المركزية.
- اللامركزية تمكن من تجربة الأساليب الجديدة للإدارة وفي حالة نجاحها يمكن تعميمها على كافة الوحدات الإدارية، وإذا فشلت التجربة تكون الخسارة محدودة.
- تؤدي اللامركزية إلى تحقيق العدالة.

– تعد اللامركزية وسيلة فنية وعملية ناجحة لتوعية وتكوين المواطنين سياسيا واجتماعيا عن طريق مشاركتها في التسيير.

– فعالية أكبر في إجارة الموارد تتمتع المجالس المحلية بقدرة أكثر على جبي الضرائب والرسوم بسبب قربها من المواطن وقدرة المواطن على لمس أثر الضرائب التي يدفعها على جودة الخدمات المحلية.

– مستويات أعلى من التنسيق تمتلك المجالس المحلية دافعا أكبر من مؤسسات الحكومة المركزية للعمل على استدامة المرافق والخدمات على المستوى المحلي.

يستشف مما سبق عرضه أن أهمية اللامركزية تكمن في مختلف المجالات الإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، فهي بذلك سبيلا هاما للحكم الراشد تتجلى من خلال تقريب المواطن من الإدارة المحلية، وبالتالي عدم مركزية اتخاذ القرار مما يسهل عليه تلبية احتياجاته موفرة عليه الجهد والوقت والمال، ناهيك عن إعطائه الفرصة في عملية المشاركة الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يجعله عنصرا فعالا في مجتمعه المحلي.

وعليه لا يمكن تلبية احتياجات المواطن والاستجابة لطلباته والاهتمام بمشاكله إلا من خلال تجسيد مبدأ اللامركزية، وتقريب المسؤول من المواطن التي تعد أحد أبرز مؤشرات الحكم الرشيد.

رابعا: نظام الحكم الدستوري والحقوق القانونية

يحتل الدستور قمة الهرم بين التشريعات والقوانين الداخلية باعتباره القانون الأسمى لدولة، ولهذا يلعب دورا بالغ الأهمية في تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم، والإطار المرجعي لعمل مؤسسات الدولة، وتحديد اختصاصات السلطات الثلاثة، وتحديد طبيعة الحكم السائد في الدولة وغيرها، فالحكم الدستوري هو "أكبر ضمانة للحقوق القانونية للأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية والأقليات، حيث يعطي لكل حقوقها ويحدد واجباتها اتجاه المجتمع والدولة، وبذلك يضمن الشعور العام بالطمأنينة والأمان الاجتماعي والاستقرار السياسي ويفتح الباب لتكريس الحكم الراشد، وبالتالي قيام تنمية اقتصادية واجتماعية". (بوصنوبرة، 2020-2021، ص 22)

وعليه فإن نظام الحكم الدستوري القائم على العدالة وحماية حقوق وحريات الأفراد الذين تتجلى حقوقهم القانونية في جعل " الجميع حكاما ومسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني، وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريات

الإنسان، ويجب أن تكون جميع الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها". (الرفاعي، 2019، ص 43)

ومنه يمكن القول أن نظام الحكم الدستوري القائم على العدالة واحترام حقوق وحريات الإنسان، ولا فرق بين حاكم ومحكوم الجميع متساوي أمام القانون مؤشرات قوية للحكم الراشد في الدولة.

قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة:

الرسائل الجامعية:

- نبيل سلامه سليم عسراوي، (2014)، النظم الانتخابية وأثرها على حقوق وحريات الأفراد، **رسالة ماجستير**، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.

المجلات والدوريات العلمية:

- بن علي زهيرة، (دت)، دور الاصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الراشد، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، العدد5.

- غربي محمد، (2011)، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص.

- لوعيل رفيق، (2022)، اللامركزية المحلية ودورها في إرساء الحكم الراشد بالجزائر، **مجلة المعيار**، المجلد 13، العدد 1.

- محمد سليمان حسن الرفاعي، (2019)، الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات، **المجلة العربية للإدارة**، مجلد 39، العدد 3.

المطبوعات البيداغوجية:

- بوصنوبرة عبد الله، (2020-2021)، الحوكمة (الحكم الراشد) وأخلاقيات المهنة: مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع السنة الثالثة ليسانس (ل م د)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.